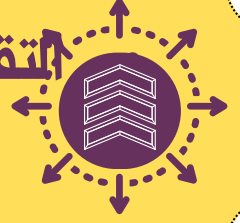


التقرير نصف السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022-2023 لوزارة الداخلية والأمن الوطني



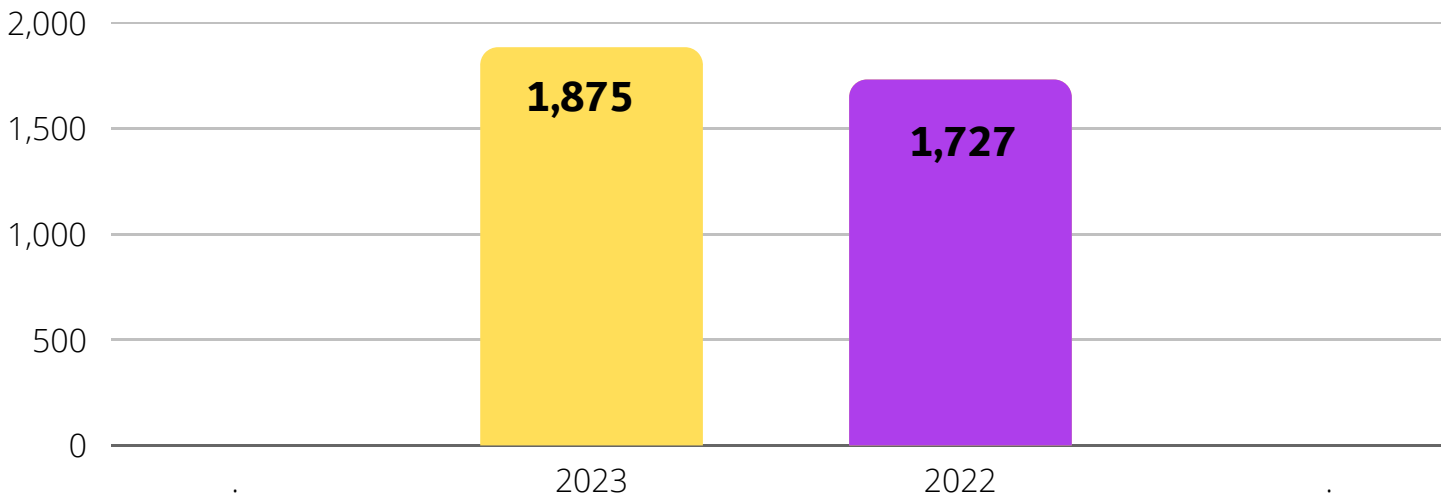
تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني (1,875.9) مليون شيكل، من أصل (8,196.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته (22.89%) من إجمالي النفقات [1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني (1,727.2) مليون شيكل، من أصل (7,491.5) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (23.06%) من إجمالي النفقات [2].

مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة الداخلية والأمن الوطني / بالمليون شيكل

| النسبة بين 2022/2023 | الإنفاق الفعلي 2023 / بالمليون شيكل | الإنفاق الفعلي 2022 / بالمليون شيكل | البند |
|----------------------|-------------------------------------|-------------------------------------|--------------------|
| 106.1% | 1,496.36 | 1,410.60 | الرواتب والأجور |
| 104.8% | 146.96 | 140.24 | مساهمات اجتماعية |
| 123.1% | 174.12 | 141.43 | السلع والخدمات |
| 422.5% | 5.58 | 1.32 | النفقات الرأسمالية |
| 157.7% | 52.93 | 33.56 | النفقات التطويرية |
| 108.6% | 1,875.94 | 1,727.15 | المجموع |

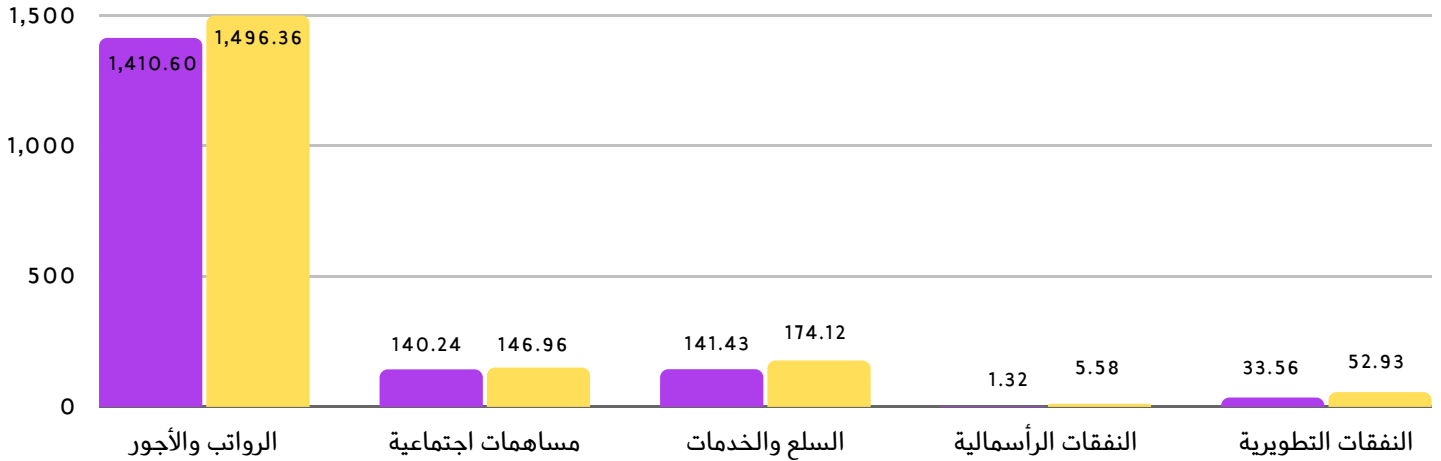
مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة الداخلية والأمن الوطني / بالمليون شيكل



[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2023، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 31 تموز 2023، جدول رقم (ب5)
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 تموز 2022، جدول رقم (ب5)

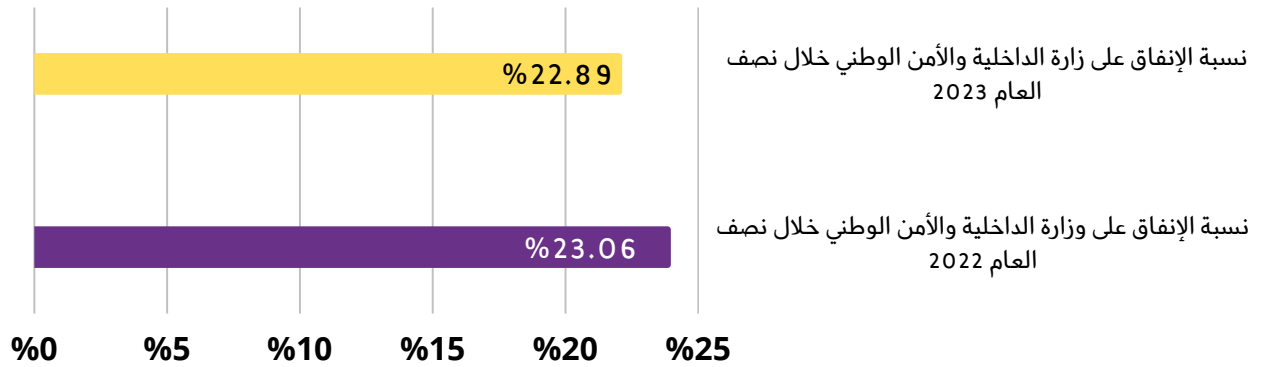
مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لوزارة الداخلية والأمن الوطني تبعا للبنود/ بالمليون شيكل

2022 2023

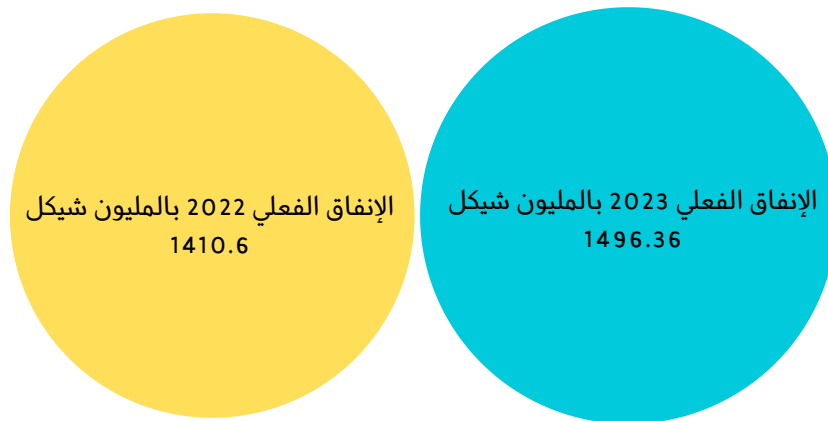


الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الداخلية والأمن الوطني والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن على وزارة الداخلية والأمن الوطني من إجمالي النفقات العامة 2022/2023



مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2023-2022 لبنود الرواتب والأجور في وزارة الداخلية والأمن الوطني/ بالمليون شيكل



دلالات الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي

على الرغم من استحواد قطاع الأمن على حوالي 23% من النفقات الفعلية في نصف العام 2023، واستحواد الرواتب والأجور على حوالي (88%) من الإنفاق الفعلي على قطاع الأمن، إلا أن تلك النسبة غير مستجيبة للنوع الاجتماعي، فنسبة النساء في قطاع الأمن لا تزال متدنية، وتصل بالمتوسط إلى 6% فقط. وبالتالي فإن هناك فجوة في الإنفاق الفعلي على قطاع الأمن من منظور النوع الاجتماعي، كون النسبة العظمى من الإنفاق الفعلي في نصف العام 2023 موجهة للرواتب والأجور، حوالي (1.5) مليار شيكل، وتبعاً لنسبة النساء المخفضة في قطاع الأمن، وعدم توزيعها في الفئات العليا، والرتب السامية، فإن استفادتها من الإنفاق الكبير على الرواتب والأجور لن يتجاوز الـ (5%) في أحسن أحواله، وهي نسبة لا تتناغم ونسبة النساء في المجتمع الفلسطيني، ولا تستجيب لعدالة الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي.

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن لوزارة الداخلية والأمن الوطني 2022-2023:

أولاً: كان الإنفاق الفعلي نصف السنوي لوزارة الداخلية والأمن الوطني في العام 2023 أعلى من الإنفاق الفعلي في ذات الفترة من العام 2022، وبنسبة بلغت (8.5%) أكثر عما كانت عليه في نصف العام 2022، وبمبلغ زيادة قدره (148.8) مليون شيكل. ثانياً: بلغت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الداخلية والأمن الوطني خلال النصف الأول من العام 2023 (22.9%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، في حين كان في النصف الأول من العام 2022 (23%)، وهو بذات نسبة الإنفاق تقريباً. ثالثاً: يستحوذ الإنفاق الفعلي على بند الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية نصيب الأسد من موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني، بنسبة (88%) من إجمالي النفقات الفعلية في نصف العام 2023. وقد ارتفع الإنفاق على الرواتب والأجور في نصف العام 2023 مقارنة مع ذات الفترة من العام 2022، من (1,410.6) مليون شيكل، إلى (1,496.4) مليون شيكل في نصف العام 2023، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الزيادة الدورية السنوية في الرواتب، وتفعيل الأثر المالي لنشرة الرتب والترقيات في القطاع الأمني، علماً بأن البيانات على أساس الالتزام، وليس الأساس النقدي، كون الحكومة ما زالت تصرف أجزاء رواتب للموظفين. رابعاً: ارتفع الإنفاق الفعلي على بند السلع والخدمات في نصف العام 2023 مقارنة مع 2022، وبنسبة دالة إحصائية، حيث ارتفع الإنفاق الفعلي من (141.43) مليون شيكل في نصف العام 2022 إلى (174.12) مليون شيكل في نصف العام 2023. خامساً: ارتفعت النفقات التطويرية لوزارة الداخلية والأمن الوطني في النصف الأول من العام 2023، عمّا كانت عليه في العام 2022، من (33.56) مليون شيكل إلى (52.93) مليون شيكل. سادساً: ارتفع الإنفاق على النفقات الرأسمالية أيضاً في النصف الأول من العام 2023 عمّا كان عليه في العام 2022، حيث ارتفعت تلك النفقات من (1.32) مليون شيكل إلى (5.58) مليون شيكل. سابعاً: بشكل عام، ارتفعت جميع بنود الإنفاق الفعلي لمركز مسؤولية الداخلية والأمن الوطني في نصف العام 2023، مقارنة بنصف العام 2022.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن للعامين 2022 - 2023 أن الإنفاق الفعلي على وزارة الداخلية والأمن الوطني ارتفع في النصف الأول من العام 2023، عما كان عليه في النصف الأول من العام 2022، على صعيد المبلغ المنفق فعلياً، وبقيت ذات نسبة "حصّة" وزارة الداخلية والأمن الوطني من إجمالي النفقات، وعملياً كان الارتفاع في البنود كافة. وتستحوذ الرواتب والأجور والمساهمات المجتمعية النسبة الأكبر من نفقات القطاع الأمني، وتصل إلى حوالي (88%) من النفقات المخصصة لوزارة الداخلية والأمن الوطني في نصف العام 2023، وعلى الرغم من استحواذ قطاع الأمن على حوالي 23% من النفقات الفعلية، إلا أن نسبة النساء في قطاع الأمن ما زالت متدنية، وتصل بالمتوسط إلى 6% فقط.

مصطلحات هامة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
- الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات": هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، والكهرباء، والمياه، والمحروقات ... إلخ).
- النفقات التحويلية: - النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
- النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... إلخ).
- النفقات التطويرية: - هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.
- أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.